

Distr.: General
5 October 2023
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

1 - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 1244 (1999)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير على فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة والتطورات المتعلقة بها خلال الفترة من 19 آذار/مارس إلى 18 أيلول/سبتمبر 2023.

2 - وما زالت أولويات البعثة هي تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وتواصل البعثة، في إطار سعيها إلى تحقيق أهدافها، تعاونها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تؤديان دوريهما في إطار ما نص عليه القرار 1244 (1999). وتحافظ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على تواجدها متشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (S/PRST/2008/44) وتقرير الأمين العام المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع البعثة.

ثانياً - أهم التطورات السياسية والاجتماعية

3 - اتسمت الأشهر الستة الماضية باستمرار الخلاف بين بلغراد وبريشتينا، ولا سيما بشأن شرعية رؤساء البلديات من ألبان كوسوفو المنتخبين حديثاً في البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو. واستمر تدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع نتيجة للاستفزازات وتزايد التوتر الخطاب من جانب الطرفين، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة أصيب فيها أفراد من قوة كوسوفو، فضلاً عن مدنيين وصحفيين. ومما ساهم في خلق بيئة متوترة ما يلي: الاحتجاجات في شمال كوسوفو؛ واعتقال أفراد من صرب كوسوفو؛



واحتجاز السلطات الصربية لثلاثة من أفراد شرطة كوسوفو؛ ونشر وحدات جديدة من وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو في شمال كوسوفو؛ ونزع ملكية الأراضي؛ وتعدد الحوادث الأمنية.

4 - وكخطوة تالية في تنفيذ الاتفاق المتعلق بمسار التطبيع بين كوسوفو وصربيا المؤرخ 27 شباط/فبراير ومرفقه التنفيذي المؤرخ 18 آذار/مارس، أنشئت لجنة رصد مشتركة في 18 نيسان/أبريل. ويرأس اللجنة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشيتينا والمسائل الإقليمية الأخرى لغرب البلقان، وهي تضم ممثل كوسوفو في بروكسل وكبير مفاوضي صربيا. ولم تجتمع هذه اللجنة بعد.

5 - وفي 2 أيار/مايو، ييسر الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عقد اجتماع في بروكسل بين رئيس وزراء كوسوفو، ألين كورتي، ورئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش، لتوضيح خطوات تنفيذ الاتفاق. وأيد الطرفان الإعلان بشأن الأشخاص المفقودين، معترفين بقضية الأشخاص المفقودين "باعتبارها قضية إنسانية"، وأشارا إلى "الحاجة الملحة إلى بذل جهود مشتركة إضافية للتخفيف من المعاناة الإنسانية للأسر".

6 - وفي اجتماع 2 أيار/مايو، قدم فريق الإدارة المعني بإنشاء مجتمع البلديات الصربية الذي تم تشكيله وفقا لاتفاق بروكسل لعام 2013 مشروع نظام أساسي لرابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. ويتألف فريق الإدارة من ممثلين عن كل بلدية من بلديات شمال كوسوفو الأربع. وأشار الممثل السامي للاتحاد الأوروبي إثر ذلك إلى تباين آراء الطرفين بشأن طبيعة الرابطة/الجماعة. وذكر السيد كورتي في وقت لاحق أن المشروع الذي قدمه فريق الإدارة "يتنافى مع دستور كوسوفو". وفي 3 أيار/مايو، أعلن وزير إدارة الحكم المحلي في كوسوفو أنه حل فريق الإدارة. ورد المتحدث باسم الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بأن الفريق يجب أن يظل "قيد التشغيل" إلى حين "اعتماد" النظام الأساسي، وأن "أي قرار يتعلق بفريق الإدارة يجب أن تتم الموافقة عليه في إطار الحوار الذي يقوم بتسييره الاتحاد الأوروبي".

7 - ونشأ مازق بشأن طرائق التسلسل في تنفيذ الاتفاق ومرفقه التنفيذي. وفي حين أصرت بلغراد على ضرورة إعطاء الأولوية لاتخاذ خطوات ملموسة نحو إنشاء الرابطة/الجماعة، أكدت بريشيتينا أنه لا يمكن لأي مادة من مواد الاتفاق أن تكون شرطا مسبقا لتنفيذ مواد أخرى، وأن المواد ينبغي أن تمضي قدما "بشكل مستقل". كما أن الاجتماعات الثنائية التي عقدت في بروكسل في 15 أيار/مايو بين الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وكبار مفاوضي بلغراد وبريشيتينا لم تسفر عن اتفاق بشأن الخطوات التالية.

8 - وفي 19 تموز/يوليه، سافر كبار المفاوضين إلى بروكسل لعقد اجتماعات ثنائية منفصلة مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ولم تسفر تلك الاجتماعات عن أي اتفاقات بشأن سبل المضي قدما.

9 - وفي 14 أيلول/سبتمبر، ييسر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي عقد اجتماع رفيع المستوى في بروكسل بين السيد كورتي والسيد فوتشيتش. ولم يتوصل الطرفان إلى توافق في الآراء بشأن طرائق تسلسل تنفيذ الاتفاق أو بشأن تخفيف حدة التوتر في شمال كوسوفو. وأشار الممثل السامي للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق إلى أن حالة الجمود ستؤثر على تطلعات الطرفين إلى الاقتراب من الاتحاد الأوروبي.

10 - وفي الوقت نفسه، أثرت التطورات التي شهدتها شمال كوسوفو على عملية الحوار، بدءا من انتخابات رؤساء البلديات في 23 نيسان/أبريل في البلديات الشمالية الأربع جميعها وانتخابات المجالس البلدية في ليبوسافيتش/ليبوسافيك وزفيتشان/زفيتشان لاستبدال شاغلي المنصبين اللذين استقالا في

تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وجرى الانتخابات في ظروف سلمية ولكن معظم صرب كوسوفو قاطعوها، لأول مرة منذ إبرام اتفاق بروكسل لعام 2013. وفي الفترة السابقة للانتخابات، كررت القائمة الصربية تأكيد شروطها للمشاركة، وهي إنشاء الرابطة/الجماعة وانسحاب وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو من شمال كوسوفو. وحسبما ذكرت لجنة الانتخابات المركزية، تم الإدلاء بـ 1 567 صوتا في البلديات الشمالية الأربع جميعها، وهو ما يمثل نسبة 3,47 في المائة من ما مجموعه 45 158 ناخبا مسجلا. وفاز مرشحو حزب الحركة من أجل تقرير المصير (فيتيفيدوسي) برئاسة بلديتي ليبوسافيتش/ليبوسافيك وشمال ميتروفيتسا، بينما فاز الحزب الديمقراطي لكوسوفو في بلديتي زفيتشان/زفيتسان وزوبين بوتوك.

11 - وفي 24 نيسان/أبريل، أصدر المتحدث باسم الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بيانا أشار فيه إلى أن الانتخابات أجريت وفقا للإطار القانوني لكوسوفو، ولكنه شدد على أن النتائج لم توفر "حلا سياسيا طويل الأجل". وأعرب ممثلو المجموعة الخماسية (ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) في 18 أيار/مايو عن الموقف نفسه في بيان مشترك.

12 - وفي 26 أيار/مايو، رافقت شرطة كوسوفو رؤساء البلديات المنتخبين حديثا إلى مباني البلديات في زفيتشان/زفيتسان ولبوسافيتش/ليبوسافيك وزوبين بوتوك، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات مع محتجين من صرب كوسوفو، الذين شككوا في شرعية رؤساء البلديات. وأمر السيد فوتشيتش بعد ذلك الجيش الصربي برفع درجة استعداده القتالي إلى أعلى مستوى. وفي 29 أيار/مايو، أمام مبنى بلدية زفيتشان/زفيتسان، اشتبكت مجموعة من المتظاهرين من صرب كوسوفو مع أفراد قوة كوسوفو، الذين تدخلوا لفصلهم عن شرطة كوسوفو المتمركزة أمام المبنى. وحسبما ذكر الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أصيب 93 من أفراد قوة كوسوفو بجروح في هجمات في شمال كوسوفو، واتسمت إصابات بعضهم بالخطورة. كما إن نحو 50 من المتظاهرين ذكروا أنهم أصيبوا بجروح، من بينها إصابة بطلق ناري. ودعا السيد فوتشيتش مرارا وتكرارا إلى انسحاب رؤساء البلديات فورا من مباني البلديات وإلى سحب وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو، بينما شدد السيد كورتى في 1 حزيران/يونيه على أهمية اضطلاع رؤساء البلديات المنتخبين بأعمالهم من المكاتب البلدية المخصصة لذلك.

13 - وأدانت الجهات الفاعلة الدولية بالإجماع تلك الحوادث، التي أسفرت عن إصابة أفراد قوة كوسوفو ومدنيين بجروح خطيرة. ودعا الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو إلى "التحلي بروح القيادة المسؤولة واتخاذ إجراءات لنزع فتيل التوترات والسير قدما نحو حلول سياسية مستدامة". وحث الممثل السامي للاتحاد الأوروبي سلطات كوسوفو والمتظاهرين على تهدئة الوضع "فورا وبدون شروط". وفي 30 أيار/مايو، أعلنت منظمة حلف شمال الأطلسي عن نشر كتيبة إضافية قوامها 700 فرد في كوسوفو، وعن رفع درجة استعداد كتيبة متعددة الجنسيات من قوات الاحتياط.

14 - وفي 14 حزيران/يونيه، رد الممثل السامي للاتحاد الأوروبي على رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه من السيد كورتى، اقترح فيها هذا الأخير اتخاذ خطوات بشأن تهدئة الوضع في شمال كوسوفو. وأشار الممثل السامي في رسالته إلى توقعات الاتحاد الأوروبي بشأن الخطوات اللازمة لاستعادة الهدوء. وكرر الممثل السامي مضمون بيان مجلس الاتحاد الأوروبي المؤرخ 3 حزيران/يونيه، الذي دعا فيه المجلس إلى انسحاب وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو من محيط مباني البلديات، ووضع ترتيبات لتمكين رؤساء البلديات المنتخبين حديثا من العمل مؤقتا في مواقع بديلة، والإعلان عن إجراء انتخابات بلدية مبكرة. وأثار

مسألة توقع مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات، وهو ما أبلغ به السيد فوتشيتش أيضا. وشدد الممثل السامي في الرسالة على أن "عدم وقف التصعيد [من شأنه أن] يؤدي إلى عواقب سلبية".

15 - ودعت الولايات المتحدة حكومة كوسوفو إلى "الامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية"، وأعلنت في 30 أيار/مايو عن سلسلة من التدابير، من بينها استبعاد كوسوفو من مناورات "المدافع عن أوروبا 23"، وهي المناورات العسكرية السنوية المتعددة الجنسيات التي تجربها القيادة الأمريكية الأوروبية مع حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرهم من الشركاء.

16 - وفي 28 حزيران/يونيه، شرع الاتحاد الأوروبي في اتخاذ مجموعة من التدابير ضد حكومة كوسوفو، مشيرا إلى أن طلباته الداعية إلى اتخاذ خطوات لوقف التصعيد لم تلق آذانا صاغية، في حين شدد على أن تلك التدابير "مؤقتة ويمكن إلغاؤها"، وأنها تتوقف على القرارات والإجراءات التي قد تتخذها حكومة كوسوفو. وتشمل تلك التدابير ما يلي: الوقف المؤقت لأعمال الهيئات المشمولة باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب المبرم بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو؛ واستبعاد كوسوفو من الاجتماعات الرفيعة المستوى، باستثناء الاجتماعات التي تركز على معالجة الأزمة في شمال كوسوفو ضمن إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي؛ والوقف المؤقت لبرامج توفير الأموال المخصصة لكوسوفو من أداة تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام في عام 2024؛ وعدم استعراض المقترحات المدرجة في إطار الاستثمار في غرب البلقان. وقال السيد كورتي إن تلك التدابير "تتسم بعدم الإنصاف". وفي غضون ذلك، تعالت أصوات زعماء المعارضة في كوسوفو تنديدا بتصرفات السيد كورتي.

17 - واتسمت دورة الربيع لبرلمان كوسوفو بتزايد الاستقطاب السياسي وصعوبة تشكيل النصاب القانوني. فقد قاطع أعضاء جمعية صرب كوسوفو أعمال البرلمان منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وبدأ أعضاء المعارضة المؤلفة من رابطة كوسوفو الديمقراطية وحزب كوسوفو الديمقراطي مقاطعتهم للجلسات في تموز/يوليه 2023، معربين عن رفضهم لأسلوب حكومة كوسوفو في إدارة الأزمة القائمة في شمال كوسوفو.

18 - وفي 4 تموز/يوليه، أعلن الاتحاد الأوروبي عن عزمه على القيام أيضا برصد مدى امتثال صربيا لطلبات وقف التصعيد وعلى النظر في اتخاذ مزيد من التدابير. وفي آب/أغسطس، وجه 10 من رؤساء لجان الشؤون الخارجية و 56 من أعضاء الهيئات التشريعية في أوروبا والولايات المتحدة رسالة إلى كل من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ووزير خارجية الولايات المتحدة، ووزير خارجية المملكة المتحدة، يطالبون فيها باتباع نهج أكثر صرامة تجاه بلغراد، وبالعودة إلى "التوازن والتناسب في التعامل مع كوسوفو وصربيا". وكرر المتحدث باسم الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التأكيد على حياد الاتحاد الأوروبي في عملية الحوار، مشيرا إلى أن الدول الأعضاء تُستشار بشأن الإجراءات التي قد يتخذها الاتحاد الأوروبي، وأن الاتحاد الأوروبي ينسق تنسيقا وثيقا مع شركائه، ويشمل ذلك الولايات المتحدة.

19 - وفي 29 يونيو/حزيران، صنفت حكومة كوسوفو جماعتين غير رسميتين من صرب كوسوفو، هما جماعة سيفيلنا زاسيتيتا (الحماية المدنية) وجماعة بريغادا سيفير (لواء الشمال) بوصفهما "منظمتين إرهابيتين"، مشيرة إلى أنهما تشكلان "تهديدا خطيرا ومباشرا للنظام الدستوري وللامن في كوسوفو". واتهمت الحكومة الجماعتين بالضلوع في هجمات على شرطة كوسوفو وأفراد قوة كوسوفو وصحفيين، من بين أفعال أخرى. وأثار ذلك القرار مخاوف في صفوف سكان شمال كوسوفو، الذين يخشون احتمال اعتقالهم بسبب صلاتهم المفترضة بالجماعتين المذكورتين. وانتقدت الولايات المتحدة حكومة كوسوفو

لعدم التنسيق في اتخاذ القرار مع شركائها الدوليين، وحثتها على الامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية. وعلى نفس المنوال، وصف الاتحاد الأوروبي التصنيف بأنه "خطوة انفرادية" لا تسهم في تهدئة الوضع في شمال كوسوفو.

20 - وكشف السيد كورتي في 2 حزيران/يونيه في برلمان كوسوفو عن أسماء صرب كوسوفو، بمن فيهم أعضاء القائمة الصربية، الذين يُزعم أنهم نظموا الاحتجاجات العنيفة في شمال كوسوفو. ونفت القائمة الصربية تلك المزاعم.

21 - وجندت سلطات كوسوفو 74 من أفراد شرطة كوسوفو (56 رجلاً و 18 امرأة) من الطوائف التي لا تشكل الأغلبية (46 من صرب كوسوفو؛ و 17 من بوسنة كوسوفو؛ و 4 من مصري كوسوفو؛ و 3 من أتراك كوسوفو؛ و 2 من روما كوسوفو؛ و 2 من ألكالي كوسوفو) لملء الشواغر الناتجة عن استقالات صرب كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وفي 24 تموز/يوليه، بدأ أفراد الشرطة البالغ عددهم 74 فرداً أداء مهامهم في شمال كوسوفو. وأفادت تقارير عن توجيه تهديدات ضد العديد من أفراد الشرطة المجندين الجدد من صرب كوسوفو، حيث نُشرت أسماؤهم وصورهم على وسائل التواصل الاجتماعي. واستقال ثلاثة من صرب كوسوفو الأفراد في الشرطة في 17 آب/أغسطس. وذكرت رئيسة كوسوفو، فيوسا عثمان، أن الاستقالات نتجت عن "التهديد والترهيب" اللذين قامت بهما صربيا، مضيفاً أن كوسوفو ستظل تحرص على إشراك الجميع في كل المؤسسات. ومنذ ذلك الحين، أُفيد بأن ما مجموعه 11 من أفراد الشرطة من صرب كوسوفو المجندين حديثاً قد استقالوا من وظائفهم. وأعرب الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات الفاعلة الدولية عن القلق إزاء تلك الاستقالات، مشددين على ضرورة أن يؤدي أفراد شرطة كوسوفو مهامهم دون خوف من الترهيب، مع التشديد على أهمية وجود قوة شرطة متنوعة ومتعددة الأعراق.

22 - وفي 10 تموز/يوليه، اتفق نائب رئيس وزراء كوسوفو وكبير المفاوضين مع السيد لايتشاك في براتيسلافا على اتخاذ خطوات أولى من أجل تهدئة الوضع، مما أدى إلى تخفيض وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو بنسبة 25 في المائة في محيط مباني البلديات في 13 تموز/يوليه. وأجري تخفيض آخر بنسبة 25 في المائة في 3 آب/أغسطس، ونقل أفراد الشرطة إلى مواقع أخرى في الشمال. وأعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أنها اتفقت مع شرطة كوسوفو على إجراء تقييمات أمنية مشتركة كل أسبوعين، و "حسب الاقتضاء" مع قوة كوسوفو. ورحب السيد لايتشاك بإجراء أول تقييم من هذا القبيل في 3 آب/أغسطس باعتباره "خطوة هامة نحو التهدئة التامة للتوترات في شمال كوسوفو". ودعت حكومة كوسوفو إلى إلغاء التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ضد كوسوفو عقب خفض قوام وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات للوفاء بالشروط المنصوص عليها في بيانه الصادر في 3 حزيران/يونيه بشأن كوسوفو.

23 - وفي أعقاب الحوادث الأمنية التي وقعت في أيار/مايو، اضطلعت الجهات الفاعلة الإقليمية بدور أكثر نشاطاً وسعت إلى المساعدة على كسر حلقة الجمود السياسي. وفي 6 حزيران/يونيه، عرض الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو وزير خارجية مقدونيا الشمالية، خطة مؤلفة من تسع نقاط لوقف التصعيد. وفي 9 حزيران/يونيه، أطلع رئيس وزراء ألبانيا زعماء فرنسا وألمانيا على مشروع نظام أساسي للرابطة/الجماعة، واقترح أن يستضيف الاتحاد الأوروبي مؤتمراً دولياً بشأن العلاقات بين بلغراد وبريشينا بمشاركة الطرفين.

24 - وانصب تركيز جهود دبلوماسية أخرى على إجراء انتخابات جديدة وشاملة للجميع لاختيار رؤساء البلديات في شمال كوسوفو. وأشار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى أن استقالة رؤساء البلديات ستكون الخطوة الأكثر واقعية نحو الشروع في إجراء انتخابات جديدة. وأكدت حكومة كوسوفو أنه ينبغي بدلا من ذلك إجراء استفتاء يستند إلى التماس في شمال كوسوفو لسحب الثقة من رؤساء البلديات الحاليين. وفي 5 أيلول/سبتمبر، أصدر فريق عامل شكله وزير إدارة الحكم المحلي في كوسوفو أمرا إداريا ينظم إجراءات سحب الثقة من رؤساء البلديات. وأوضح الأمر الإداري إجراءات قيام الناخبين المسجلين في أي بلدية ببدء عملية سحب الثقة بواسطة التماس، وهو ما يتطلب بلوغ عتبة 20 في المائة لفرض الاستفتاء.

25 - وفي 22 آب/أغسطس، أصدرت السلطات البلدية في ميتروفيتسا الشمالية قرارا تطلب فيه من أربع مؤسسات تمويلها صربيا أن تُخلي مبنى البلدية الواقع في ماهاالا البوسنية في شمال ميتروفيتسا، مؤكدة أن تلك المؤسسات لم تقدم وثائق تبرر استخدامها لذلك المبنى. وأرجأت البلدية الموعد النهائي المحدد لإخلاء المباني، في انتظار تقرير مفتشية البلديات بشأن تحديد ظروف وأسباب استخدام المبنى، المقرر تقديمه في 23 أيلول/سبتمبر. وأعرب المتحدث باسم الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية عن القلق إزاء تأثير القرار على الحالة الأمنية.

26 - وبعد اجتماع عقد في 7 أيلول/سبتمبر في بروكسل مع السيدة عثمانبي، ذكر الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي أن وفقا للالتزام الذي قطعه بريشتينا في عام 2013، فإن أي نشر لقوات أمن كوسوفو في شمال كوسوفو يستلزم موافقة قوة كوسوفو. ويتوقع حلف شمال الأطلسي أيضا "إجراء مشاورات هادفة في الوقت المناسب حول أي إجراء تقوم به قوات أمن كوسوفو أو شرطة كوسوفو إذا كان من شأنه أن يؤثر على البيئة الأمنية".

ثالثا - شمال كوسوفو

27 - ظلت الحالة الأمنية في كوسوفو غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 10 نيسان/أبريل، عند نقطة تفتيش أقامتها شرطة كوسوفو على جسر بيستريتشا/بيستريتشي، أصيب أحد صرب كوسوفو بطلق ناري على يد أحد أفراد وحدة من وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو. وبعد أن أنكرت شرطة كوسوفو في البداية تورط أفرادها، عدلت روايتها للحادث وألقت القبض على أربعة من أفراد الشرطة من ألبان كوسوفو. وأدان الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو الحادث، وشدد على أن إجراء تحقيق شامل أمر حاسم لتحقيق العدالة والمساءلة وحماية حقوق الإنسان. وفي 12 نيسان/أبريل، تجمع عدة مئات من المحتجين بالقرب من نقطة التفتيش المقامة على الجسر للمطالبة بانسحاب وحدات العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو من شمال كوسوفو.

28 - وفي 10 أيار/مايو، اعتمدت حكومة كوسوفو قرارا بمصادرة المزيد من الأراضي في بلديتي زوبين بوتوك ولييوسافيتش/لييوسافيك لأغراض مشاريع ذات "منفعة عامة". ويخص القرار 118 قطعة أرض وما مجموعه نحو 137 هكتارا من الأراضي المملوكة ملكية خاصة، ومعظمها في حوزة أفراد من صرب كوسوفو. وبعد عقد جلسات استماع علنية بشأن نزع الملكية في شباط/فبراير 2023، أعرب أصحاب الحقوق عن قلقهم بشأن الشفافية وحقوق الملكية وإمكانية اللجوء إلى سبل الانتصاف، ورفعوا شكاوى إلى المحكمة الابتدائية لميتروفيتسا، التي لم تبت فيها بعد.

29 - وتم اقتحام المكاتب التي تشترك في شغلها البعثة داخل مباني بلديات زوبين بوتوك وزفيتشان/زفيتشان وليبوسافيتش/ليبوسافيك خلال الأحداث التي وقعت في أيار/مايو. وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو سلطات كوسوفو أن حرمة أصول الأمم المتحدة ومبانيها يجب ألا تنتهك، وطلب تمكين البعثة من الوصول إلى أماكن عملها، مؤكداً أن حرية تنقل موظفي الأمم المتحدة يجب أن تحظى بالحماية والضمان في جميع الأوقات. ومنذ ذلك الحين، استعادت البعثة، بدعم من قوة كوسوفو وبالتنسيق مع شرطة كوسوفو، بعض أصولها وأمنت مكاتبها. ولم تتمكن البعثة من استئناف عملياتها انطلاقاً من تلك المباني.

30 - وفي 1 حزيران/يونيه، تجمع نحو 100 شخص في احتجاجات جنوب نهر إيبار/إيبير في جنوب ميتروفيتسا تحت شعار "مسيرة إلى الشمال"، إعراباً عن تأييدهم للسيد كورتي. وفي اليوم نفسه، هوجم اثنان من ألبن كوسوفو يحملان شارات جيش تحرير كوسوفو في شمال ميتروفيتسا، فأصيبا بجروح طفيفة. وفي 7 حزيران/يونيه، أُفيد عن إلحاق أضرار بمركبتين يملكهما أفراد من ألبن كوسوفو في زفيتشان/زفيتشان.

31 - وفي 13 حزيران/يونيه، ألقت شرطة كوسوفو القبض على أحد صرب كوسوفو في شمال ميتروفيتسا، إثر اتهامه "بتدبير" أحداث 29 أيار/مايو. وفي اليوم التالي، احتج عدة مئات من السكان في شمال ميتروفيتسا، مطالبين بالإفراج عن الشخص الذي أُلقي عليه القبض. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، ألقت شرطة كوسوفو القبض على العديد من صرب كوسوفو في شمال كوسوفو بزعم التحريض على أعمال عنوانية ضد قوة كوسوفو وصحفيين. وانتشر على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي شريط فيديو يظهر تعرض أحد الأفراد الذين أُلقي عليهم القبض لسوء المعاملة والإهانة أثناء احتجازه لدى الشرطة. وفي 20 حزيران/يونيه، زار منسق الاتصال باسم بلغراد ستة محتجزين من صرب كوسوفو في بلديتي بودويفي/بودويفو وغيلان/غنيلاي، وأبلغ عن ادعاءات بسوء المعاملة على أيدي الشرطة، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والحبس الانفرادي.

32 - وفي الفترة من 26 أيار/مايو إلى 16 حزيران/يونيه، أبلغ عن نحو 30 ادعاء بوقوع حوادث استهدفت الصحفيين وممارسي مهن الإعلام وممتلكاتهم في جميع أنحاء شمال كوسوفو. وشجب الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو وأعضاء المجتمع الدولي أعمال العنف ضد الصحفيين. وهوجمت ممتلكات البلديات ومركبات شرطة كوسوفو عدة مرات في زفيتشان/زفيتشان وليبوسافيتش/ليبوسافيك وزوبين بوتوك في الفترة نفسها.

33 - وفي 14 حزيران/يونيه، أفادت شرطة كوسوفو بأن الشرطة الصربية "اختطفت" ثلاثة أفراد من دوريات شرطة ألبن كوسوفو، بينما ذكرت حكومة صربيا أنهم "احتُجزوا" بعد عبورهم خط الحدود الإدارية. وعند إمعان النظر في الأمر، قالت قوة كوسوفو إن الموقع المحدد بدقة لوجود أولئك الأفراد وقت إلقاء القبض عليهم لا يزال "غير واضح"، وذكرت الجانبين كليهما بمسؤوليتهما عن التنسيق مع قوة كوسوفو. وفي 26 حزيران/يونيه، أفرجت السلطات الصربية عن أفراد الشرطة الثلاثة المحتجزين ووضعتهم قيد الحبس الاحتياطي، ووجهت إليهم تهمة جنائية مؤقتة "بتصنيع أسلحة ومواد متفجرة وحيازتها وحملها وبيعها بصورة غير مشروعة".

34 - وفي 23 حزيران/يونيه، ذكرت شرطة كوسوفو أنها عثرت على كمية كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية أثناء قيامها بتفتيش مركبة تحمل ألواح ترخيص صربية في زفيتشان/زفيتشان.

رابعاً - سيادة القانون وحقوق الإنسان

سيادة القانون

35 - في 23 آذار/مارس، أفاد مجلس الادعاء العام لكوسوفو في تقريره السنوي أن في عام 2022، تلقى مكتب المدعي العام 50 998 شكوى جنائية، تم اتخاذ إجراءات بشأن 44 287 شكوى منها (87 في المائة)، مشيراً إلى إحراز تقدم كبير في هذا المجال. بيد أن التقرير سلط الضوء على بطء وتيرة إصدار لوائح الاتهام، بما في ذلك ما يتعلق بمصادرة الأصول.

36 - وفي 24 آذار/مارس، قضت المحكمة الدستورية لكوسوفو بأن قانون مجلس الادعاء العام لكوسوفو، الذي اعتمد في ديسمبر/كانون الأول 2022، قانون غير دستوري وألغت صلاحيته. وعُرض القانون للمرة الثالثة في 31 تموز/يوليه، بعد تنقيحه، على لجنة البندقية لتستعرضه.

37 - وفي 7 نيسان/أبريل، أحالت مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو قانون رواتب موظفي القطاع العام (الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير 2023) إلى المحكمة الدستورية في كوسوفو، وطلبت تقييمه في أعقاب الشكاوى المتعلقة بتخفيض الرواتب وأثر القانون على استقلال القضاء.

38 - وفي 2 أيار/مايو، قدم مكتب المدعي الخاص لكوسوفو لأول مرة لائحة اتهام تتعلق بقضية جرائم حرب ضد أحد صرب كوسوفو، الذي يتوقع أن يحاكم غيابياً.

39 - وفي 21 حزيران/يونيه، أُلقي القبض على أحد صرب كوسوفو في بلدية غراتشانيتسا/غراتشانيتسي بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين خلال النزاع في كوسوفو، ريثما تتم محاكمته. وأثار ذلك الاعتقال احتجاجات من جانب صرب كوسوفو المحليين، الذين تجمعوا أمام مركز الشرطة، مطالبين بإطلاق سراحه.

40 - ومنذ استقالة صرب كوسوفو من مؤسسات كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لم يتخذ المجلس القضائي لكوسوفو ولا مجلس الادعاء العام لكوسوفو قراراً بشأن قبول استقالات المدعين العامين والقضاة.

41 - وفي 23 آذار/مارس، أعلن المجلس القضائي لكوسوفو اعتزامه الشروع في عقد جلسات استماع تأديبية في حق عدد من القضاة من صرب كوسوفو الذين قدموا استقالاتهم. وفي 28 تموز/يوليه، قدم المجلس إلى السيدة عثمانية توصية بإقالة قاضيين اثنين من صرب كوسوفو بزعم قيامهما بأنشطة سياسية أثناء أداء مهامهما القضائية، مشيراً إلى مشاركتهما في احتجاجات نُظمت في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، حين أعلنت القائمة الصربية استقالة صرب كوسوفو من مؤسسات كوسوفو.

42 - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. وجهزت البعثة 1 712 وثيقة، منها 699 وثيقة تتعلق بالمعاشات التقاعدية، و 1 013 وثيقة تتعلق بشهادات الدرجات العلمية وشهادات الزواج والميلاد والوفاة. ويسّرت البعثة إصدار 44 نشرة حمراء و 12 طلباً بتسليم مطلوبين موجهة من أعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلى كوسوفو. وفتحت البعثة أيضاً ملفات 640 حالة جديدة بناء على طلبات الحصول على معلومات. ولا تزال ملفات ما مجموعه 974 حالة تتعلق بإقليم كوسوفو أو بمقيمين فيه بصفة اعتيادية مفتوحة.

حقوق الإنسان

43 - في 10 تموز/يوليه، اعتمد برلمان كوسوفو مشروع القانون الذي ينظم عملية تقديم الطلبات المتعلقة بوضع الناجين والناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأرجأ الموعد النهائي لتقديم الطلبات إلى 15 أيار/مايو 2025، مع إمكانية تمديد إضافي لمدة عامين ريثما تتخذ حكومة كوسوفو قرارها بشأن المسألة. وأوصى المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار وأعضاء المجتمع المدني المحلي بتمديد المهلة إلى أجل غير مسمى.

44 - ومنحت لجنة حكومة كوسوفو المسؤولة عن التحقق من وضع الناجين والناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاعتراف به صفة ناجين وناجيات لـ 1 581 من مقدمي الطلبات (1 498 امرأة و 83 رجلاً)، وهو ما يفوق عدد الطلبات المستجابة في آذار/مارس 2023، البالغ 1 450 طلباً. ورفضت اللجنة 295 طلباً (255 امرأة و 40 رجلاً). وفي 12 و 26 تموز/يوليه، عقدت لجنة برلمان كوسوفو المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وضحايا العنف الجنسي أثناء الحرب والأشخاص المفقودين والالتماسات جلسات مغلقة لمناقشة حالات العدد الكبير من مقدمي الطلبات المرفوضة.

45 - وفي 12 تموز/يوليه، برأت المحكمة العليا في كوسوفو في مرحلة الاستئناف المسؤول السابق في القائمة الصربية والوزير السابق لإدارة الحكم المحلي، إيفان تودوسيفيتش، الذي سبق أن أدين بتهمة "التحريض على الكراهية" لإنكاره مذبحه عام 1999 التي وقعت في قرية ريشاك/راتشاك في خطاب ألقاه في عام 2019.

46 - وفي 13 تموز/يوليه، اعتمد برلمان كوسوفو مشروع قانون بشأن معهد توثيق الجرائم المرتكبة خلال الحرب في كوسوفو. وأجرت حكومة كوسوفو مشاورات عامة حول مشروع استراتيجية العدالة الانتقالية في الفترة من 15 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه. وقدمت البعثة تعليقات على المشروع، ودعت إلى اتباع نهج يركز على الضحايا ويقوم على حقوق الإنسان إزاء العدالة الانتقالية.

47 - وفي 1 آب/أغسطس، قضت المحكمة الدستورية بأن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتوافق مع دستور كوسوفو. ورحب ممثلي الخاص بذلك الحكم، الذي يمكن أن يمهّد الطريق لإدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الإطار القانوني لكوسوفو. وجاء ذلك في أعقاب جهود الدعوة التي بذلها الناشطون في مجال حقوق ذوي الإعاقة في كوسوفو، بدعم من البعثة. ولا تزال عدة عناصر أخرى من تشريعات حقوق الإنسان معلقة، ومنها مشاريع القوانين المتعلقة بالأشخاص المفقودين، وحرية الدين، ومنع العنف المنزلي والحماية منه، والعنف ضد المرأة، والعنف الجنساني، ومشروع القانون المدني.

48 - ولا يزال 1 616 شخصاً في عداد المفقودين (262 امرأة و 1 354 رجلاً) على إثر أحداث عامي 1998 و 1999 في كوسوفو. وفي حين لم يحرز أي تقدم في أعمال الفريق العامل المعني بالمفقودين على مستوى رؤساء الوفود، عقد الفريق العامل الفرعي المعني بمسائل علم الأدلة الجنائية وفريق التحليل اجتماعين في آذار/مارس. وأجري تقييم مشترك واحد وتفتيش مشترك واحد في نيسان/أبريل وآب/أغسطس، على التوالي. وأجرت لجان حكومة كوسوفو، عن طريق الفريق العامل الفرعي، تقييمات لعدة مواقع في كوسوفو ووضعت علامات على بعضها باعتبارها مواقع مقابر جماعية، في حين لم يجر أي تقييم في صربيا. وفي 30 آب/أغسطس، حث الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو الطرفين على معرفة مصير

المقودين على سبيل روح المصالحة، ومن أجل بناء الثقة واحترام حقوق الإنسان ونزع الطابع السياسي عن العملية.

49 - وسجلت حالات من انتشار خطاب الكراهية على أسس عرقية في تدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي، مع بعض التعليقات التي يحتمل أن ترقى إلى مستوى التحريض. ولاحظت البعثة حوادث استهدف فيها خطاب الكراهية النساء المشتركات في العمل السياسي على وجه الخصوص، وشمل ذلك هجمات شنت في وسائل التواصل الاجتماعي على إحدى عضوات برلمان كوسوفو بسبب تأييدها لمشروع القانون المتعلق بالصحة الإنجابية والإخصاب بمساعدة طبية. واستهدفت منشورات أخرى مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنس. وفي 8 آب/أغسطس، عُثر على كتابات حائضية معادية للمثليين في جامعة بريشتينا.

50 - وظلت الاعتداءات البدنية واللفظية على الصحفيين تثير القلق بشأن حرية التعبير والحق في الأمن الشخصي. وسجلت الشبكة الإقليمية غير الحكومية المعنية بأمن الصحفيين (SafeJournalists Network) ورابطة صحفيي كوسوفو أكثر من 40 هجوماً على ممارسي مهنة الإعلام، بمن فيهم الذين يقومون بتغطية التطورات في شمال كوسوفو.

51 - وفي 14 حزيران/يونيه، علقت وكالة كوسوفو لتسجيل مؤسسات الأعمال التجارية شهادة تشغيل كلان كوسوفا، وهي منفذ إعلامي رئيسي، على أساس أن موقع تسجيلها التجاري يشار إليه بشكل غير دستوري على أنه في جمهورية صربيا. وفي 28 تموز/يوليه، أعلنت وزارة الصناعة وريادة الأعمال والتجارة أن لجنة استعراض الشكاوى المتعلقة بتسجيل مؤسسات الأعمال التجارية رفضت شكوى كلان كوسوفا ضد ذلك القرار. وقدمت كلان كوسوفا طعناً تطلب فيه إلى المحكمة التجارية إصدار أمر زجري، واتهمت حكومة كوسوفو بإسكات صوت وسائل الإعلام. وفي 2 آب/أغسطس، قضت المحكمة التجارية بتأجيل التعليق إلى حين التوصل إلى قرار قضائي نهائي. وحث الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو حكومة كوسوفو على إيجاد مسار لضمان استمرار كلان كوسوفا في البث وحماية المشهد الإعلامي المتنوع في كوسوفو.

52 - وفي 8 آب/أغسطس، ولأسباب نفسها، ألغت وزارة الصناعة وريادة الأعمال والتجارة شهادات الأعمال التجارية لـ 15 كياناً اقتصادياً إضافياً من الكيانات العاملة في كوسوفو. وشمل ذلك شركة خدمات الهاتف المتنقل في صربيا (MTS DOO)، وهي المزود الرئيسي بخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتلفزيون والإنترنت لصرب كوسوفو في شمال كوسوفو، إلى جانب عدة شركات في جنوب كوسوفو. وفي 30 آب/أغسطس، قدمت شركة خدمات الهاتف المتنقل في صربيا طعناً في ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف في بريشتينا.

53 - وقد أثار العدد الكبير من المشتبه فيهم المودعين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، بمن فيهم بعض الذين اعتقلوا مؤخراً في شمال كوسوفو، شواغل تتعلق بحقوق الإنسان. ونظراً لطول الإجراءات القضائية عموماً في القضايا الجنائية في كوسوفو، يظل الأفراد رهن الاحتجاز لفترات طويلة، مما يؤدي إلى تأخير حقهم في المحاكمة. وقد أفادت مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو بأن التأخير في الإجراءات القضائية أكثر مواضيع الشكاوى التي تتلقاها المؤسسة تواتراً. وأهاب صرب كوسوفو وحكومة صربيا بالمحاكم أن تستخدم بدائل لاحتجاز صرب كوسوفو المعتقلين، وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية في كوسوفو.

54 - ودعا أمين المظالم في كوسوفو السلطات إلى إعمال الحق في الانتصاف الفعلي لضحايا انتهاكات الحق في المحاكمة.

خامسا - التطورات الرئيسية الأخرى

55 - في الفترة من 16 آذار/مارس إلى 31 آب/أغسطس، وقعت عدة حوادث تضررت فيها مواقع دينية أرثوذكسية صربية في مواقع لطوائف لا تشكل الأغلبية. ومن أمثلة ذلك حوادث السرقة من الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، بما في ذلك السرقة من مواقع تُعتبر مناطق تتمتع بحماية خاصة بموجب تشريعات كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، حاول مجهولون إحراق باب الدخول إلى كنيسة أرثوذكسية صربية في بريزران. وشملت الحالات الأخرى تدنيس ضريح مرتجل للكنيسة الأرثوذكسية الصربية يقع في منطقة مختلطة الطوائف. ويعد ذلك الضريح رمزا للتسامح والتعايش السلمي بين طائفتي صرب كوسوفو وألبان كوسوفو في المنطقة. ووقعت سرقات في عدة مواقع دينية لمختلف الطوائف في جميع أنحاء كوسوفو، وفي مواقع تشكل فيها الطائفة المتضررة الأغلبية، بما في ذلك الكنائس الأرثوذكسية الصربية والمساجد ومقابر المسلمين.

56 - وردا على اعتقال أفراد شرطة كوسوفو على أيدي الشرطة الصربية، حظرت حكومة كوسوفو في 14 حزيران/يونيه دخول جميع الشاحنات التي تنقل بضائع صربية أو التي تحمل ألواح ترخيص صربية إلى كوسوفو. وفي حين رُفع الحظر المفروض على الشاحنات التي تحمل ألواح ترخيص صربية في وقت لاحق، ظل الحظر المفروض على دخول السلع الصربية إلى كوسوفو ساريا، مما أثر على سبيل المثال على الإمدادات الطبية، كما ذكر مدير مستشفى شمال ميتروفيتسا.

57 - وفي 8 نيسان/أبريل، أصدرت شرطة كوسوفو تعليمات تحظر جميع الأنشطة التي تقوم بها في كوسوفو الكيانات الرياضية غير المسجلة في الاتحاد الرياضي لكوسوفو.

58 - وفي أيار/مايو، أُلقي القبض على مشتبه به من ألبان كوسوفو في زفيتشان/زفيتسان، بعد أن نشر شريط فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي وهو يحمل بندقية ويُسقط علما صربيا في غرابوفاتس/غرابوتش. وفي 30 أيار/مايو، أُلقت شرطة كوسوفو القبض على ثلاثة رجال يشتبه في أنهم أحرقوا علما صربيا في غراتشانييتسا/غراتشانييتسي. وأعدت دائرة الخدمات البلدية العلم إلى مكانه في اليوم التالي.

59 - وظل قرار حكومة كوسوفو الصادر في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، والقاضي بتسجيل ألواح ترخيص المركبات التي تمنحها صربيا يتسبب في توتر العلاقات مع طائفة صرب كوسوفو. وفي الفترة من 30 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل، أضرمت النار في ثماني مركبات يملكها صرب كوسوفو في شمال كوسوفو، منها سبع مركبات غيّرت ألواح ترخيصها في الآونة الأخيرة إلى ألواح ترخيص صادرة عن كوسوفو. وفي 1 نيسان/أبريل، أُلقي القبض على أحد صرب كوسوفو في زوبين بوتوك بتهم تتعلق بالحرق العمد.

60 - وهوجمت ممتلكات البلديات ومركبات شرطة كوسوفو عدة مرات في زفيتشان/زفيتسان وليبوسافيتش/ليبوسافيك وزوبين بوتوك في أيار/مايو وحزيران/يونيه.

61 - وفي 14 حزيران/يونيه، أفاد موظفون طبيون في مركز صحي في بلدية شتربسي/شتربيتشي في جنوب كوسوفو أن دورية لشرطة كوسوفو قامت بمضايقتهم حين أوقفت وفتشت سيارة طوارئ طبية كانت تنقل مريضا بالقرب من فوشتري/فوتشيترن.

62 - في 19 نيسان/أبريل، صدق البرلمان الأوروبي على تحرير التأشيرات لكوسوفو، مما يسمح لحاملي وثائق سفر أصدرتها كوسوفو بالسفر بدون تأشيرة إلى بلدان منطقة شنغن لمدة 90 يوما، على أن يدخل ذلك القرار حيز التنفيذ في موعد لا يتجاوز 1 كانون الثاني/يناير 2024. وانتخبت لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ثيودورا باكوينيس مقررّة معنية بعضوية كوسوفو في 20 حزيران/يونيه.

63 - وفي 8 حزيران/يونيه، اعتمدت جمعية كوسوفو قانون الانتخابات العامة إثر قراءتها الثانية لأحكامه. وقد استوعب هذا القانون، الذي حظي بدعم لجنة الانتخابات المركزية، معظم التوصيات الواردة في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات لعام 2021.

64 - وفي 13 حزيران/يونيه، ألغى رئيس وزراء ألبانيا الاجتماع السنوي المشترك لحكومتَي ألبانيا وكوسوفو، الذي كان من المقرر عقده في 14 حزيران/يونيه، مشيرا إلى أنه لا يمكن عقد الاجتماع "في ظروف علاقات كوسوفو المتوترة مع الجماعة الأوروبية الأطلسية بأسرها". ومع ذلك، وقعت الحكومتان في وقت لاحق عددا من اتفاقات التعاون الثقافي والاقتصادي والتعليمي والقضائي والأمني بين كوسوفو وألبانيا.

سادسا - بناء الثقة والشراكة والتعاون

65 - حضر وكيل الأمين العام لعمليات السلام فعاليات "بناء الثقة في كوسوفو"، التي نظمتها البعثة في 11 أيار/مايو، والتي نُظمت احتفالا بمرور خمس سنوات من جهود البعثة في مجال بناء الثقة، وجمعت أكثر من 250 من الزعماء الاجتماعيين من جميع الطوائف، ومن المؤسسات المركزية والمحلية، والمجتمع المدني، والشباب، والمؤثرين في وسائط الإعلام، والشركاء الدوليين. وكانت تلك المناسبة بمثابة فرصة للإشادة ببناء الثقة الناجحين وشكلت حيزا للتفاعل بين أعضاء مختلف طوائف كوسوفو. وأظهرت المداولات الحاجة إلى استمرار الدعم والمشاركة على مستوى القواعد الشعبية لتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة بين جميع الطوائف في كوسوفو.

66 - وخلال تلك الفعاليات، أُعلن عن إنشاء مركز بارابار، الذي ستديره في بريشتينا منظمات غير حكومية من شمال ميتروفيتسا ومن بريشتينا. وسيكون هذا المركز، الذي يحظى بدعم البعثة، بمثابة محور مشترك بين الأعراق لأنشطة بناء الثقة وحيزا مفتوحا للتفاعلات المهنية والاجتماعية والثقافية بين مجموعات الأقران من جميع طوائف كوسوفو.

67 - وقد أسهمت البعثة، بالتعاون مع المجلس القضائي لكوسوفو، في تحسين نظام محفوظات محاكم كوسوفو بتقديم الدعم التقني وإشراك 20 متدربا قانونيا، قاموا بحفظ القضايا وفقا لمتطلبات قانون كوسوفو. وأنشئ أيضا مرفق للمحفوظات في المحكمة الابتدائية لميتروفيتسا. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع أكاديمية كوسوفو للعدالة، تم تدريب أكثر من 190 من الأعوان القانونيين المتخصصين والموظفين القانونيين في مجال القانون المدني. ومن ناحية أخرى، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم دعمه إلى المجلس في تحديث نظام المحفوظات في المحاكم عن طريق رقمنة ما يقرب من 300 000 من ملفات القضايا في جميع المحاكم الابتدائية السبع.

68 - وواصلت البعثة دعم مركز المساعدة القانونية التابع لمعهد كوسوفو للقانون، الذي قدم المساعدة القانونية المجانية لأكثر من 385 شخصا من الفئات الضعيفة (152 امرأة و 233 رجلاً) بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الملكية، والمعاشات التقاعدية، وعقود العمل، والعنف العائلي.

69 - وقدمت البعثة الدعم في تدريب 12 محامياً شاباً من طائفة صرب كوسوفو في شمال كوسوفو، وقدمت المعونة إلى 20 طالباً من طلاب السنة النهائية من الدراسات القانونية من جميع الطوائف، في عيادة قانونية عن طريق الإرشاد وتعزيز مهارات الممارسة القانونية. وبفضل الجهود التعاونية للبعثة والبرنامج الإنمائي، قُدمت المساعدة اللغوية إلى المحكمتين الابتدائيتين في بريشتينا وميتروفيتسا عن طريق فريق مؤلف من 14 من مترجمي المحاكم التحريرين والشفويين. وشملت نتائج تلك الجهود ترجمة ما يقرب من 300 ملف من ملفات القضايا المعروضة على المحاكم، وتقديم خدمات الترجمة الشفوية في أكثر من 200 جلسة من جلسات الاستماع.

70 - وواصلت البعثة تعزيز الحيز المدني، ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتقديم الدعم التقني للمؤسسات من أجل مواءمة التشريعات مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسجلت البعثة أكثر من 40 ممثلاً للبلديات والوزارات والمجتمع المدني في الدورة التدريبية الجديدة لتثقيف المهنيين القانونيين في مجال حقوق الإنسان بشأن عدم التمييز. وعززت البعثة الحقوق اللغوية بتقديم الدعم في تعلم اللغتين الرسميتين كليهما عن طريق منصة على الإنترنت لتعليم اللغتين الصربية والألبانية بالمجان. وبدعم من البعثة، قامت نحو 40 من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان بنشر تقريرها السنوي المشترك الرابع عن حالة حقوق الإنسان في كوسوفو، الذي قدم إلى الحكومة في 17 أيار/مايو.

71 - واحتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أجرت البعثة قراءتين علنيتين للإعلان بمشاركة الشباب، وخصصت له زاوية في فعاليات بناء الثقة التي نظمتها في عام 2023، ووزعت نسخاً من الإعلان باللغات الرسمية ولغات المجتمعات المحلية على 17 بلدية.

72 - وساعدت البعثة في بناء الثقة على الصعيد المحلي بمنح المجتمعات المحلية زمام الأمور في مجال الفنون وعمليات التنشيط الثقافي في شمال ميتروفيتسا وجنوبها من خلال مبادرة فنية مشتركة بين الأعراق. وواصلت البعثة تقديم الدعم في التمكين الاقتصادي لشباب طوائف روما كوسوفو وأشكاليي كوسوفو ومصريي كوسوفو في ميتروفيتسا عن طريق بناء القدرات. وقدمت البعثة أيضاً دعماً في صياغة تقرير تحليلي أعدته منظماتان غير حكوميتين يقع مقرهما في بريشتينا وشمال ميتروفيتسا، ركز على الاستجابات المؤسسية للحوادث الأمنية في الطوائف التي لا تشكل الأغلبية. وقدمت المنظماتان في التقرير توصيات بشأن اتخاذ القرارات المستتيرة، ووضع السياسات، والمساءلة العامة، وتحسين الثقة في المؤسسات، وتعزيز العلاقات بين الطوائف العرقية في كوسوفو. وواصلت البعثة تقديم الدعم لمشاريع حماية البيئة، مع التركيز على التوعية وتعزيز النشاط البيئي للشباب. ودعمت البعثة بناء مأوى مستدام بيئياً لضحايا العنف الجنساني في جنوب ميتروفيتسا.

73 - وفي 27 نيسان/أبريل، اختتم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورة تدريبية في بيجي/بيتش بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. وساعدت المنظمة الدولية للهجرة سبعة عائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق، إذ قدمت لهم منحة لإقامة مؤسسات تجارية

ناشئة ومنحا دراسية، وقدمت لهم الدعم في نقل الكفاءات من السلطات المركزية إلى السلطات المحلية من أجل إدارة عمليات إعادة الإدماج.

74 - وفي 26 أيار/مايو، نظم البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اجتماع مائدة مستديرة مع 30 من مسؤولي مكافحة الفساد وأعضاء المجتمع المدني من كوسوفو وألبانيا حول دور التنقيف بشأن مكافحة الفساد في منع الفساد ومكافحته وفي مجال تبادل الممارسات الجيدة. وواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم في صياغة تشريعات مكافحة الفساد.

75 - وفي 9 حزيران/يونيه، عززت البعثة، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، قدرات وكالة الطب الشرعي في كوسوفو في مجال الأدلة الجنائية الرقمية بتزويدها بمحطات عمل متقدمة لتكنولوجيا معلومات الأدلة الجنائية. واشتركت البعثة مع المكتب أيضا في المساعدة على تعزيز إمكانية لجوء جميع الطوائف إلى العدالة في شتريسي/شترينيتشي بتجديد مبنى محكمة فرعية وافتتاحه في 15 حزيران/يونيه.

76 - وخصصت عدة بلديات أموالا للاحتفال باليوم الدولي لطائفة الروما في 8 نيسان/أبريل. وشارك نحو 100 من أفراد طائفة الروما من فوشي كوسوفي/كوسوفو بولي في فعاليات متنوعة نُظمت في إطار مبادرة مولتها البعثة بهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي لطائفة الروما في كوسوفو والنهوض بثقافتها.

77 - وواصلت البعثة، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، بذل جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون المؤسسي والنهوض بصون حقوق الإنسان. وتم التشديد على الحقوق اللغوية بتقديم الدعم إلى سلطات مركزية من قبيل المفوضية المعنية باللغات ومكتب أمين المظالم. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم إلى حكومة كوسوفو في إنشاء منصة شبكية لجمع البيانات والمعلومات، من شأنها أن تتيح فرصا لمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الطوائف التي لا تشكل الأغلبية.

78 - وفي آذار/مارس، وافقت الحكومة على استراتيجيتها الإنمائية لعام 2030، واعتمدت خطة إنمائية مدتها ثلاث سنوات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، بدعم من فريق الأمم المتحدة في كوسوفو.

79 - وأعلنت حكومة كوسوفو عن تأجيل تعداد المساكن والسكان من 1 أيلول/سبتمبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

سابعا - المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن

80 - في 13 أيار/مايو، وبدعم من البعثة، تولى مجلس الحكم الشامل، وهو منظمة غير حكومية دولية، تيسير عقد اجتماع في بريزرن حول مسألة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملية تطبيع العلاقات. وأشار المشاركون من السياسيين وممثلي المجتمع المدني، من كل من كوسوفو وصربيا، إلى غياب المرأة عن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وأوصوا بالإدماج المنهجي للمنظورات الجنسانية وبمشاركة المرأة الفعلية في هذه العملية.

81 - وفي 30 أيار/مايو، اشتركت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في استضافة يوم الأمم المتحدة العالمي المفتوح العاشر المعني بالمرأة والسلام والأمن في كوسوفو، الذي تناول موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة. وسلط الحدث الضوء على الأعمال التجارية التي تقودها المرأة من مختلف الطوائف في كوسوفو.

- 82 - وفي 4 أغسطس/آب، أصدرت المحكمة الابتدائية في فيريزاي/أوروشيفاتس حكماً بالإدانة ضد شخصين متهمين بقتل امرأة تبلغ من العمر 18 عاماً في عام 2021. وحُكم على أحد المتهمين بالسجن مدى الحياة بتهمة القتل، وعلى الثاني بالسجن لمدة 15 عاماً على المساعدة في ارتكاب الجريمة. وتمت تبرئتهما من تهمة الاغتصاب. وكان هذا الحكم محل ملاحظة من قبل حكومة كوسوفو والجمهور اللذين اعتبراه بمثابة خطوة مهمة في سبيل مكافحة قتل الإناث.
- 83 - وعملت البعثة على إنكاء الوعي بمسألة زواج الأطفال، بما في ذلك من خلال عرض فيلمين من إنتاج البعثة، هما فيلم "رومني" وفيلم "مثل امرأة حقيقية" اللذان يتناولان مسألة الزواج المبكر داخل طوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو.
- 84 - وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية في مكافحة التحرش الجنسي داخل مكان العمل وذلك من خلال أنشطة تدريبية شارك فيها أكثر من 200 من المسؤولين ومن رواد الأعمال والصحفيين.
- 85 - وقادت وكالة المساواة بين الجنسين التابعة لمكتب رئيس الوزراء تنفيذ خطة عمل كوسوفو بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وذلك من خلال تعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتدابير إعادة التأهيل، وحملات التوعية لفائدة الناجين والناجيات من العنف الجنسي. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات العدالة الانتقالية، مع التركيز على الناجين والناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.
- 86 - وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو الدفع قدماً بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وذلك بتقديم الدعم إلى الفريق العامل المشترك بين الوزارات التابع لحكومة كوسوفو والمعني بالاستراتيجية الجديدة للشباب في كوسوفو وبتطوير قانون الشباب، الذي شمل مشاركة الشباب من غير الأغلبية في عملية صياغة هذا القانون.
- 87 - وفي نيسان/أبريل، دخلت البعثة في شراكة مع منظمة غير حكومية محلية لتوفير التدريب على بناء قدرات 50 عضواً في مجالس الشباب البلدية (56 في المائة من النساء)، وساعدت على وضع خطط عمل للشباب داخل أربع بلديات متعددة الأعراق.
- 88 - وفي نيسان/أبريل، قام المشروع الإقليمي الذي يركز على الشباب، المدعوم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، والمنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بجولة أمور منها إشراك مختلف مجموعات كوسوفو الشبابية في بث الرسائل الإيجابية داخل وسائط الإعلام والتعرف على المعلومات المغلوطة والمضللة. وفي 10 أيار/مايو، أتاح المشروع المشاركة في المسابقات الرياضية لأكثر من 60 شاباً من ذوي الإعاقة.
- 89 - وفي الفترة الممتدة من شهر أيار/مايو إلى شهر حزيران/يونيه، ساعدت البعثة في تدريب 40 عاملاً شاباً (55 في المائة منهم من النساء و 35 في المائة من الطوائف التي لا تشكل أغلبية) على مكافحة خطاب الكراهية في الإنترنت التتمر السيبراني والتمييز.
- 90 - وفي الفترة من 6 إلى 8 حزيران/يونيه، نظمت البعثة جمعية الأمم المتحدة الشبابية السنوية الخامسة في كوسوفو، وذلك بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومؤسسات كوسوفو

والشبكات الشبابية المحلية والإقليمية. وضمت هذه المناسبة أكثر من 220 من القادة الشباب من كوسوفو والمنطقة (57 في المائة من النساء و 33 في المائة من الطوائف التي لا تشكل أغلبية) لأجل إجراء مناقشات بشأن مشاركة الشباب في الحكم والخدمات المجتمعية وبناء السلام والمنظمات الدولية. كما قدمت الأمم المتحدة منحاً صغيرة لست مبادرات ذات قيادات شبابية. وحرص فريق الأمم المتحدة في كوسوفو على مشاركة الشباب من ذوي الإعاقة.

91 - وبالشراكة مع وزارة المالية والعمل والتحويلات ومع شبكة كوسوفو للمسؤولية الاجتماعية للشركات، واصلت اليونيسيف دعم برنامج جيل كوسوفو الطليق، الذي يهدف على مدى السنتين القادمتين إلى تعزيز إمكانية التوظيف والتمكين لفائدة 10 000 من الشباب، مع العمل على استهداف الطوائف التي لا تشكل أغلبية.

ثامنا - عمليات العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات المجتمعية

92 - سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) 24 حالة عودة طوعية، 8 نساء و 16 رجلاً، من طائفة صرب كوسوفو، كانوا قد نزحوا داخل كوسوفو وخارجها. وبذلك يصل مجموع عدد النازحين من الطوائف التي لا تشكل أغلبية، الذين وجدوا حلولاً دائمة في كوسوفو منذ عام 2000، إلى 29 321 نازحاً، منهم 14 392 امرأة و 14 929 رجلاً، ينتمي 12 762 منهم إلى صرب كوسوفو، و 7 700 إلى مصريي كوسوفو وأشكالي كوسوفو، و 4 077 إلى روما كوسوفو، و 1 879 إلى بوشناق كوسوفو، و 1 464 إلى غوراني كوسوفو، و 1 325 إلى ألبان كوسوفو، و 21 إلى أبناء الجبل الأسود الكوسوفيين، و 19 إلى أتراك كوسوفو، و 4 إلى كروات كوسوفو. ولا يزال هناك 15 646 نازحاً داخل كوسوفو، منهم 7 203 نساء و 8 443 رجلاً، فضلاً عن 69 627 شخصاً لديهم احتياجات تتعلق بالنزوح في مختلف أنحاء غرب البلقان، وذلك من أصل ما يقرب من 200 000 نازح من كوسوفو يقيمون في المنطقة، والقسط الأعظم منهم في صربيا.

93 - وأسهمت المنظمة الدولية للهجرة في تهيئة ظروف آمنة للعودة عبر تمكين العائدين من سبل عيش مستدامة ومن اندماج دائم، بما في ذلك من خلال بناء أو إعادة بناء 15 منزلاً لفائدة 54 عائداً (24 امرأة و 30 رجلاً)؛ وكانت 13 أسرة قد نزحت إلى صربيا، وأسرة واحدة إلى الجبل الأسود، وأسرة واحدة إلى الداخل.

94 - وسجلت مراكز الشرطة الإقليمية وصول 195 مهاجراً (184 رجلاً و 11 امرأة) تم إيواؤهم داخل مركز الاستقبال المؤقت، الذي يقدم خدمات مراعية للحماية بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعرف على 77 من المهاجرين وطالبي اللجوء غير المسجلين (66 رجلاً و 11 امرأة)، معظمهم من المغرب والجمهورية العربية السورية والصومال والجزائر والأراضي الفلسطينية المحتلة. وبفضل منهجية مصفوفة تتبّع النزوح، التي طوّرتها المنظمة الدولية للهجرة، تستطيع حكومة كوسوفو الوصول إلى اتجاهات الهجرة الشاملة. وتلقّت السلطات ما مجموعه 67 طلب لجوء، منها 44 قدمها رجال و 23 قدمها نساء، حرصت فيها مفوضية شؤون اللاجئين على أن يحصل جميع طالبي اللجوء على مساعدة قانونية مجانية ودعم نفسي اجتماعي وخدمات ترجمة فورية. وساعدت المنظمة الدولية للهجرة اثنتين من المهاجرين على العودة إلى موطنيهما الأصليين (المغرب والفلبين).

- 95 - وقَدِّمَتِ المفوضية المساعدة القانونية إلى 49 فردا (24 امرأة و 25 رجلا) من طوائف أشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو وروما كوسوفو فيما يتعلق بتقييدهم في سجلات الحالة المدنية وحل المسائل المتعلقة بذلك. وظلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم الدعم لأفراد طوائف أشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو وروما كوسوفو من أجل الحصول على الوثائق الشخصية وتسوية المشاكل المتعلقة بحالتهم المدنية حتى يتمكنوا من الاستفادة من الخدمات العامة.
- 96 - وخصّصت حكومة كوسوفو 3 ملايين يورو لدعم فرص العمل للشركات ولصغار المنتجين الزراعيين داخل المناطق الريفية، ولمنظمات المجتمع المدني التي تساهم في تكامل المجتمعات المحلية.
- 97 - وفي 3 تموز/يوليه، أعلنت وزارة شؤون الطوائف والعائدين في كوسوفو القائمة الأولية للمستفيدين من مناقصة قدرها 2 مليون يورو مخصّصة للطوائف التي لا تشكل أغلبية. وقد تم تخصيص مبلغ مليون يورو لفائدة 104 مزارعين من طوائف أشكالي كوسوفو وبوسنيي كوسوفو ومصريي كوسوفو وصرب كوسوفو وأتراك كوسوفو، ومبلغ مليون يورو لفائدة جملة من المنظمات الغير حكومية.
- 98 - وفي 31 أيار/مايو، شرع مكتب شؤون الطوائف التابع لمكتب رئيس الوزراء في تنفيذ برنامج لتخصيص ما مجموعه 500 000 يورو على شكل منح لفائدة الطوائف التي لا تشكل أغلبية. وزعمت منظمات غير حكومية وبعض وسائل الإعلام في كوسوفو أنّ هناك حيفا في عملية التخصيص، حيث لم يُعلن في 11 تموز/يوليه سوى عن 3 من أصل أكثر من 40 منظمة غير حكومية، ممثلة للطوائف التي لا تشكل أغلبية، ضمن قائمة الحائزين بشكل أولي على المنح. وأعرب نائب أمين المظالم في كوسوفو عن قلقه إزاء عملية تخصيص الأموال وأعلن عن الشروع في إجراء تحقيق. وحثّت المنظمات غير الحكومية التي تمثل طائفة صرب كوسوفو الحكومة على إلغاء النداء من أجل التمويل المجتمعي.
- 99 - وعقدت اللجنة المستقلة التابعة لحكومة كوسوفو والمعنية بالتحقق من الشهادات الصادرة عن جامعة شمال ميتروفيتشا، بعد إعادة تشكيلها في عام 2022، 12 جلسة وسجلت 63 شهادة لأغراض التحقق. وستُنتج عملية التحقق من شهادات خريجي جامعة شمال ميتروفيتشا، لا سيما صرب كوسوفو، فرصا متساوية للحصول على عمل داخل مؤسسات كوسوفو.
- 100 - وما زالت حكومة كوسوفو لم تنفذ بعد حكم المحكمة الدستورية لكوسوفو الصادر في عام 2016 بشأن شرط تسجيل أرض دير فيسوكي ديتشاني الأرثوذكسي الصربي، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة من قبل أعضاء السلك الدبلوماسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي 20 أيار/مايو، كرّرت الممثلة الخاصة للأمين العام لكوسوفو الدعوات الموجهة إلى مؤسسات كوسوفو من أجل التمسك بسيادة القانون وتنفيذ القرار الذي طال أمده.
- 101 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُقدّم أي تبرعات أخرى إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعما للمتضررين من التسمم بمادة الرصاص في كوسوفو، من طوائف أشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو وروما كوسوفو.

الملاحظات

- 102 - أُدين بأشد العبارات الهجمات التي تستهدف الوجود الدولي في الميدان، واستخدام العنف بشكل عام. وأحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تزيد من حدة التوترات والتحديات.
- 103 - ومما يبعث على القلق أن الطرفين لم يحرزا تقدما كبيرا في تنفيذ الاتفاق المتعلق بالسبل المؤدية إلى التطبيع بين كوسوفو وصربيا، وأنهما لم يتوصلا بعد إلى اتفاق بشأن ترتيب سلسلة الأحكام الواردة في مرفق هذا الاتفاق. فعدم إحراز تقدم في الحوار ينطوي على خطر حدوث المزيد من التوتر والتحديات على أرض الواقع. لذلك، أدعو الطرفين إلى إعادة تأكيد التزامهما الصادق بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وإلى التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن.
- 104 - ولا بد من التعجيل بإيجاد حل لإجراء انتخابات محلية مبكرة وشاملة في شمال كوسوفو، يشارك فيها صرب كوسوفو، وذلك بغية نزع فتيل التوترات والسير قدما بهذا الشأن.
- 105 - ولقد أثر تصاعد التوترات والحوادث الأمنية، التي شهدتها شهرا أيار/مايو وحزيران/يونيه، بشكل سلبي على عملية الحوار. لذا، يتحتم أن يكون الالتزام بمعالجة شواغل جميع سكان كوسوفو هو الدافع لأعمال الزعماء السياسيين. والحوار يظل السبيل الوحيد لتسوية جميع القضايا العالقة.
- 106 - وإنني أرحب بالإعلان المتعلق بالأشخاص المفقودين، الذي أقرته في 2 أيار/مايو كل من بلغراد وبريشينا خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وأحث الطرفين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الإعلان بحسن نية. ومن الأهمية بمكان معالجة مسألة الأشخاص المفقودين على سبيل الأولوية، وبطريقة غير مسبقة، لأجل تخفيف معاناة الأسر.
- 107 - وأشجع جميع الأطراف على تنفيذ التدابير التي تكفل حقوق الإنسان وتعزيزها وتحترمها. فحكم القانون، بما في ذلك أثناء عمليات الاعتقال وتوجيه الاتهام والاحتجاز والإجراءات المتعلقة بحقوق الملكية، لا بد من إنفاذه وفق مبدأ التقيد الصارم بالإطار القانوني لكوسوفو وبالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- 108 - لقد ظلت التوترات المتزايدة تؤثر على الثقة الهشة بالفعل فيما بين المجتمعات المحلية، وبين المؤسسات وهذه المجتمعات، مما جعل تجديد جهود بناء الثقة والتعاطي مع الطوائف أولوية فائقة بالنسبة للبعثة.
- 109 - وأكرر ندائي من أجل تقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأجل تعزيز الدعم المقدم إلى طوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو التي لا تزال من أكثر الطوائف عرضة للأذى في كوسوفو.
- 110 - وأشجع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على مواصلة تعزيز الأطر القانونية والسياسية التي تتصدى للعنف القائم على نوع الجنس، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة لضمان تنفيذ تلك الأطر بفعالية. وأرحب باعتماد برلمان كوسوفو للقانون المتعلق بمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة والعنف الجنساني والوقاية منه.
- 111 - وأكرر الدعوة التي وجهتها إلى حكومة كوسوفو من أجل أن تنفذ بشكل كامل، ودون مزيد من التأخير، الحكم الصادر في أيار/مايو 2016 عن محكمة كوسوفو الدستورية بشأن ممتلكات دير فيسوكي

ديتشاني. فهذا من شأنه أن يؤسّر على وجود التزام صارم لدى حكومة كوسوفو بدعم سيادة القانون والنظام الدستوري، ومن شأنه أن يعزز ثقة الجمهور في مؤسساتها.

112 - ومن أجل التوصل إلى اتفاقات دائمة قابلة للتطبيق، ينبغي للجانبين الحفاظ على عملية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع، تتناول الاحتياجات والتوقعات المتنوعة لجميع أصحاب المصلحة المتضررين، بما فيهم النساء والشباب والجهات الفاعلة من المجتمع المدني. وأكرر دعوتي إلى زيادة المشاركة المجدية لممثلات المرأة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

113 - وأشكر ممثلي الخاصة، كارولين زيادة، على قيادتها للبعثة، وأشكر جميع موظفي البعثة على التزامهم وعلى ما يبذلونه من جهود لأجل بناء الثقة والتشجيع على تهيئة بيئة مواتية للحوار. وأعرب عن تقديري للشراكة القوية بين البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو وأرحب بالتعاون الوثيق الجاري مع منسق الأمم المتحدة الإنمائي في كوسوفو. وأعرب لشركاء الأمم المتحدة منذ أمد طويل في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن امتناني للالتزام الثابت بضمان السلام والأمن وتحسين سبل عيش شعب كوسوفو.

المرفق الأول

تقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية
إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو
خلال الفترة من 18 آذار/مارس 2022 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2023

موجز

عقب انسحاب صرب كوسوفو من مؤسسات كوسوفو، نُظمت انتخابات فرعية محلية في البلديات الأربع بشمال كوسوفو. والانتخابات الفرعية لرؤساء البلديات، التي كان من المقرر في البداية إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2022 ثم تأجلت إلى 23 نيسان/أبريل 2023، تمت وفقاً للإطار القانوني لكوسوفو، وقد بُذلت جهود من أجل إجرائها بطريقة سلسة ومنظمة. ونسبة المشاركة المنخفضة جداً (3,47 في المائة من الناخبين)، بسبب مقاطعة طائفة صرب كوسوفو، أظهرت أنّ هذه الانتخابات لم تقدم لهذه البلديات حلاً سياسياً طويل الأجل. وقرار حكومة كوسوفو الشروع في تنصيب العمد المنتخبين حديثاً داخل المباني البلدية أثار ردود فعل عنيفة في بلديات زفيتشان/زفيتشان، وزوبين بوتوك، ولييوسافيتش/لييوسافيك، حيث أصيب مدنيون وعشرات من جنود قوة الأمن الدولية في كوسوفو ومن موظفي إنفاذ القانون ووسائل الإعلام بجروح خلال الاحتجاج الذي شهدته زفيتشان/زفيتشان في 29 أيار/مايو. وساعدت الجهود الدبلوماسية التي بذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على تهدئة الوضع. بيد أن التوترات ظلت شديدة، وازدادت حدة بسبب اعتقال شرطة كوسوفو لعدد من صرب كوسوفو. وفي 3 حزيران/يونيه، دعا الاتحاد الأوروبي كوسوفو وصربيا إلى اتخاذ تدابير فورية وغير مشروطة من أجل تهدئة الوضع في شمال كوسوفو⁽¹⁾. ومن أجل الخروج من هذه الأزمة، يُنتظر من الأطراف أن تلبي طلبات الاتحاد الأوروبي الداعية إلى تهدئة الوضع على أرض الواقع، وفصح المجال أمام إجراء انتخابات محلية جديدة بمشاركة غير مشروطة لصرب كوسوفو، والعودة إلى الحوار بين بلغراد وبريشيتينا، وتنفيذ جميع الاتفاقات.

والخطوات الأولية لتهدئة الوضع تم الاتفاق عليها، في 10 تموز/يوليه في براتيسلافا، بين نائب رئيس الوزراء، بيسنيك بيليمي، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ميروسلاف لايتشاك، حيث التزمت حكومة كوسوفو، في جملة أمور، بتخفيض فوري بنسبة 25 في المائة من وجود شرطة كوسوفو داخل وحول المباني البلدية بشمال كوسوفو، وإجراء تقييمات أمنية مشتركة منتظمة مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومع قوة الأمن الدولية في كوسوفو حسب الاقتضاء. وعُقد الاجتماع الأول في 3 آب/أغسطس وأسفر عن إعلان شرطة كوسوفو عن إجراء تخفيض آخر لوجودها في شمال كوسوفو بنسبة 25 في المائة اعتباراً من 4 آب/أغسطس. ثم استمرت بعد ذلك الاجتماعات في الانعقاد كل أسبوعين لأجل ضبط المبادئ والإجراءات الخاصة بهذه التقييمات، التي تتطلب من شرطة كوسوفو تبادل المعلومات بشكل شامل. ويعمل اثنان من رؤساء البلديات المنتخبين حديثاً انطلاقاً من مواقع بديلة.

(1) www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/06/03/statement-by-the-high-representative-on-behalf-of-the-eu-on-kosovo-and-latest-developments

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وحدة الشرطة المشكلة ووحدة الشرطة المشكلة الاحتياطية، التابعتان للبعثة، تعاونهما الوثيق مع نظرائهما من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو. وقام كبار مستشاري الشرطة التابعين للبعثة برصد الحالة في شمال كوسوفو، وظلوا على اتصال وثيق مع شرطة كوسوفو. وحافظت البعثة على تعزيز وجودها وظهورها في المنطقة، وواصلت في الوقت نفسه أداء مهامها التنفيذية الأخرى، لا سيما ضمن مجالات التعاون بين أجهزة الشرطة، والطب الشرعي، ودعم الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص في كوسوفو.

وواصلت وحدة رصد القضايا، التابعة للبعثة، رصدتها لقضايا ومحاكمات مختارة، مع التركيز بوجه خاص على القضايا المتصلة بالتطورات في شمال كوسوفو، بما في ذلك الاعتقالات التي تمت أثناء وبعد الاشتباكات العنيفة التي وقعت في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه. وتابعت أيضا الحوادث التي يحتمل أن تكون ذات دوافع عرقية، والتي تؤثر على طائفة صرب كوسوفو في أماكن أخرى من كوسوفو. ونشرت البعثة تقرير الرصد الخاص بها المعنون "تطبيق الإفراج المشروط في كوسوفو" (*The Application of Conditional Release in Kosovo*)، وقدمت المساعدة لسلطات كوسوفو في وضع عدة استراتيجيات، منها استراتيجية العدالة الانتقالية. ونظمت البعثة أيضا ويسّرت العديد من حلقات العمل والأنشطة التدريبية بالتعاون مع نظرائها المحليين.

الرصد

طفت التوترات في شمال كوسوفو، التي كانت تستعر منذ شهور، إلى السطح، وذلك في أعقاب الانتخابات الفرعية المحلية ومحاولة حكومة كوسوفو في نهاية أيار/مايو تنصيب رؤساء بلديات منتخبين حديثا من ألبان كوسوفو داخل المباني البلدية التي كانت تديرها صربيا سابقا. وبرزت في أعقاب اعتقال أحد الرؤساء المزعومين للدفاع المدني، في منتصف حزيران/يونيه، دعوات إلى العنف وجهتها جماعات مقاتلة؛ ومع ذلك، مرت بسلام، في 14 حزيران/يونيه، مسيرة احتجاج كبيرة شارك فيها نحو 1 500 من الأفراد المطالبين بالإفراج الفوري عن الشخص المذكور أعلاه. وقبل عملية الاعتقال بفترة وجيزة، نشر رئيس وزراء كوسوفو، ألبين كورتي، اقتراحا من خمس نقاط لتهذئة الأوضاع، دعا فيه البعثة إلى رصد القضايا القضائية التي تهم الصرب من شمال كوسوفو، ولكنه لم يستجب مع ذلك إلى الطلبات الواردة في البيان الذي أدلى به الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في 3 حزيران/يونيه باسم الاتحاد الأوروبي. وفي 14 حزيران/يونيه، ادّعت شرطة كوسوفو أن الشرطة الصربية "اختطفت" ثلاثة من ضباط شرطة كوسوفو على مقربة من نقطة العبور المشتركة رودنييتشا/جارينجي (أطلق سراحهم في 26 حزيران/يونيه)، وهو ما زاد من تصعيد الوضع المتوتر أصلا. وفي رد انتقامي واضح، أدرجت حكومة كوسوفو الدفاع المدني وأحد مكوناته، وهو لواء الشمال (*Severna Brigada*)، كمنظمات إرهابية.

وراقبت البعثة عن كثب القضايا الجنائية المتعلقة بصرب كوسوفو المتهمين بالتورط في الأحداث المذكورة أعلاه. كما لاحظت البعثة أن بعض الاعتقالات لصرب كوسوفو تمت في غياب التلبس بالجريمة، ودون إجراء تحقيق أو استشارة الادعاء، وهو ما يشكل انتهاكا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية لكوسوفو. وفي تموز/يوليه، لاحظت البعثة أن شرطة كوسوفو قدّمت بلاغا جنائيا ضد 22 مشتبه فيها فيهم إلى الادعاء الخاص لكوسوفو، الذي تولى لاحقا فتح تحقيق وفق مقتضيات قانون الإجراءات الجنائية في كوسوفو.

وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان عدة أفراد لا يزالون رهن الاحتجاز في انتظار المحاكمة، بينما أفرج عن آخرين بكفالة.

ولمتابعة الادعاءات المتعلقة بسوء المعاملة من جانب الشرطة، رصدت البعثة التحقيقات التي أجرتها مفتشية شرطة كوسوفو وقامت بزيارة عدة معتقلين من صرب كوسوفو داخل مرافق إصلاحية في كوسوفو.

واستمرت البعثة ترصد عن كثب إجراءات حكومة كوسوفو المتعلقة بمصادرة عدة قطع من الأراضي داخل بلديتي زوبين بوتوك ولييوسافيتش/لييوسافيك في شمال كوسوفو. ولاحظت البعثة عدة أوجه قصور في تطبيق مؤسسات كوسوفو للتشريعات ذات الصلة.

وبدعوة من نظرائها في كوسوفو، ساعدت البعثة على وضع عدة استراتيجيات شملت تعيين القضاة والمدعين العامين وتقييم أدائهم وضبط العملية التأديبية الخاصة بهم، وتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد.

وسجلت البعثة وجود اتجاه مستمر في إصدار أحكام بالبراءة و/أو أحكام مخففة في قضايا بارزة (تشمل شخصيات عامة بارزة و/أو قضايا سابقة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو). ومن الأمثلة الحديثة على ذلك إلغاء جلسات الاستماع دون سابق إعلام، وهو ما أخل بإجراءات المحاكمة كما أخلت بها جلسات الاستماع التي عُرفت بالعقيمة.

ورصدت البعثة عن كثب أيضا أولى لوائح الاتهام بجرائم حرب التي وُجّهت غيابيا في كوسوفو، وذلك بغية تقييم مستوى امتثال المؤسسات القضائية للشروط القانونية الخاصة بهذه القضايا. وحتى منتصف آب/أغسطس، تم توجيه أربع لوائح اتهام من هذا القبيل؛ ولم يُشرع بعد في إجراء أي محاكمة.

وفي أيار/مايو، نشرت الوحدة الإصلاحية التابعة للبعثة تقريرها المعنون "تطبيق الإفراج المشروط في كوسوفو"، الذي سلطت فيه الضوء على ضرورة أن تكفل سلطات كوسوفو التطبيق السليم للإفراج المشروط باعتباره أداة فعالة تمنع معاودة الإجرام وتشجع على إعادة التوطين. وبناء على طلب من المجلس القضائي لكوسوفو، وكمتابعة لنشر التقرير، أصدرت البعثة قائمة توصيات بشأن تعديل اللائحة المتعلقة بتنظيم فريق الإفراج المشروط وضبط مهامه.

وواصلت البعثة تقديم المساعدة في زيادة تطوير قدرات فريق إداري رفيع المستوى داخل دائرة المؤسسات الإصلاحية في كوسوفو. بيد أن عملية التوظيف لمنصب المدير العام للدائرة مُنيت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وللمرة الرابعة، بالفشل في تحقيق نتائج. وساعد خبراء البعثة أيضا دائرة مراقبة السلوك في كوسوفو على صياغة الاستراتيجية التنظيمية للدائرة.

وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استكملت البعثة جهود الرصد المنتظمة التي تبذلها بمشاريع وأنشطة تستهدف تلبية الاحتياجات المحددة لمختلف النظراء. ومن بين هذه المشاريع والأنشطة ما يلي:

- تنظيم دورة بيومين لتدريب 45 محاميا على القضايا المتعلقة بالحق في الحرية والأمن والحق في المحاكمة العادلة، نظمها البعثة بالتعاون مع مكتب مجلس أوروبا في بريشتينا ونقابة المحامين بكوسوفو.

- عرض التقرير المعنون "العدالة في عيون المواطنين: التقرير الثالث عن رصد جلسات المحاكم من قبل المواطنين"، الذي يسرته البعثة مع معهد كوسوفو للقانون، الشريك في التنفيذ. ويعرض التقرير

النتائج الرئيسية المستخلصة من أنشطة قام بها 20 مراقبا غير محترف في رصد 600 محاكمة جنائية أجريت في جميع أنحاء كوسوفو خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023. وكجزء من المشروع، زوّد المعهد وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو المراقبين غير المحترفين بالتدريب على المفاهيم الرئيسية لإجراءات المحاكم ورصد المحاكمات.

- عقد سلسلة من الجلسات الإعلامية مع أفراد أسر الأشخاص المفقودين، داخل خمسة مواقع بجميع أنحاء كوسوفو وبالتعاون مع المركز المرجعي للأشخاص المفقودين، الذي هو عبارة عن منظمة غير حكومية.
- تنظيم حلقة عمل لمدة يومين بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وذلك لفائدة 50 من موظفي دائرة المؤسسات الإصلاحية في كوسوفو.
- تقديم دعم كبير دائرة كوسوفو لمراقبة السلوك في تصميم وتنفيذ حملة رقمية تهدف إلى إطلاع الجمهور على ما تقوم به الدائرة من عمل بشأن التدابير والعقوبات البديلة الرامية إلى تعزيز عملية إعادة تأهيل الأشخاص المدانين وإعادة تكييفهم اجتماعيا.
- تنظيم حلقات عمل لتدريب موظفي شرطة كوسوفو على استخدام غرف المقابلات التي تركز على الضحايا. وقد ساعدت البعثة قوة الأمن الدولية في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إنشاء سبع غرف من هذا النوع في جميع أنحاء كوسوفو، وذلك بغية تزويد الضحايا بالخدمات اللازمة تمشيا مع اتفاقية اسطنبول.
- تنظيم حلقة عمل بثلاثة أيام لفائدة 25 من المديرين ومستشاري الدعم من الأقران، داخل دائرة المؤسسات الإصلاحية في كوسوفو.
- تنظيم دورات لمحققين من شرطة كوسوفو، ومدافعين عن الضحايا، وأطباء شرعيين، وقضاة، ومدّعين عامين من أجل تدريبهم على تنفيذ بروتوكول معالجة قضايا العنف الجنسي.
- تنفيذ مشروع لتعزيز التنقيف على حقوق الإنسان داخل المدارس، وذلك بالتعاون مع منظمة غير حكومية محلية. واستهدف المشروع 527 من طلاب المدارس الابتدائية في خمس من بلديات كوسوفو، ومعلميهم في مادة التربية المدنية.
- تنظيم حلقات عمل عن منع التلوث والتلاوث بين العينات البيولوجية في مكان العمل. وقد صُمّمت هذه الحلقات وعُقدت بالتعاون الوثيق مع معهد الطب الشرعي لتستهدف 180 من ضباط شرطة كوسوفو وموظفي المعهد.

العمليات

استعدادا لردود الفعل العنيفة المحتملة على تنفيذ نتائج الانتخابات في البلديات الأربع بشمال كوسوفو، قامت البعثة بتعديل وضعها العملياتي من خلال زيادة اليقظة وجمع المعلومات وتسيير دوريات الاستطلاع، وذلك بالتعاون الوثيق مع شرطة كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو.

وتحسبا لتصاعد وتيرة العنف، عززت البعثة غرفة عملياتها الخاصة بإدارة الأزمات. وواصلت وحدة الشرطة المشكلة ووحدة الشرطة المشكلة الاحتياطية التابعتان للبعثة القيام بدوريات في جميع أنحاء شمال

كوسوفو، بينما قام كبار مستشاري الشرطة بتنسيق استجاباتهم للآزمات على مستوى العمليات الإقليمية لشرطة كوسوفو. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها كجهة مستجيبة ثانية، وعلى النحو المحدد في الهيكل الأمني لكوسوفو، الذي تكون بموجبه شرطة كوسوفو هي الجهة المستجيبة الأولى، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الجهة الثانية، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو الجهة الثالثة.

وفي أواخر أيار/مايو، وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت في شمال كوسوفو بين المتظاهرين وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، ظلت البعثة في حالة تأهب تام مع تقليص طفيف في تسيير الدوريات من جانب وحدة الشرطة المشكلة ووحدة الشرطة المشكلة الاحتياطية، ومع التركيز بشكل خاص على رصد الحالة الأمنية حول المباني البلدية، ونقاط العبور المشتركة، ونقاط التفتيش التابعة لشرطة كوسوفو، والأحياء المختلطة بين الطوائف، ومواقع التراث الثقافي. وقامت البعثة أيضا برصد أعمال شرطة كوسوفو في شمال كوسوفو. وسيّرت وحدة الشرطة المشكلة الاحتياطية دوريات داخل مستوطنات صرب كوسوفو الواقعة على جنوب نهر إيبار/إيبير.

وفي أواخر تموز/يوليه، شرع 74 من ضباط الشرطة المدربين حديثا من الطوائف التي لا تشكل أغلبية (57 من الذكور و 17 من الإناث)، من بينهم 45 من صرب كوسوفو، في العمل في شمال كوسوفو. وقد دعمت بعثة الاتحاد الأوروبي حملة التوظيف التي تقوم بها شرطة كوسوفو. وفور نشر هؤلاء الضباط، ظهرت على شبكات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك منصة تلغرام، رسائل تهديد باللغة الصربية إلى بعض ضباط شرطة كوسوفو من صرب كوسوفو. وأدانت مؤسسات كوسوفو والمجتمع الدولي هذه التهديدات. وحتى 25 آب/أغسطس، كان تسعة من ضباط صرب كوسوفو المعينين حديثا قد استقالوا من مناصبهم.

وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى شرطة كوسوفو في مجال التعاون الشرطي الدولي. وشمل هذا الدعم تيسير تبادل المعلومات بين شرطة كوسوفو والمكاتب المركزية الوطنية للإنتربول تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فضلا عن تبادل شرطة كوسوفو ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) المعلومات بشأن التحقيقات في الجرائم الخطيرة، وذلك عبر مكتب البعثة في السويد المعني بالاتصال مع اليوروبول. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تيسير تبادل المعلومات بين شرطة كوسوفو والسلطات الصربية، عملا بمقتضيات البروتوكول ذي الصلة المبرم بين البعثة ووزارة الداخلية في صربيا، وعززت جهودها الرامية إلى تحسين سرعة وجودة المعلومات المتبادلة بين شرطة كوسوفو ووزارة الداخلية الصربية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالقضايا الحساسة.

وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والعملياتي للدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص وفقا للتشريعات ذات الصلة وبمقتضى الولاية الموكلة للبعثة.

وقدّم فريق الطب الشرعي التابع للبعثة المساعدة إلى معهد الطب الشرعي في كوسوفو، وإلى وحدة جرائم الحرب في شرطة كوسوفو، في تنفيذ 12 عملية ميدانية. وتم تنفيذ أربع من هذه العمليات داخل مواقع لها صلة بالتحقيقات الجارية في البحث عن العديد من الأشخاص المفقودين الذين لا يزال مصيرهم مجهولا. وإجمالا، عُثر في ثلاثة مواقع مختلفة على رفات لخمسة من البشر داخل قبور لا تحمل علامات، بما في ذلك رفات لشخص واحد داخل مقبرتين مختلفتين في بريشتينا، ورفات لثلاثة أشخاص عُثر عليها في حقل داخل بلدية ميتروفيتشا الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد فريق الطب الشرعي التابع للبعثة

شرطة كوسوفو في البحث عن قبر من المحتمل أنه قد أُخفي، وذلك فيما يتصل باختفاء شخص مؤخرًا في بلدية فوشيتري/فوتشيتزن. وبالإضافة إلى هذا الدعم، واصلت البعثة مساعدة معهد الطب الشرعي في فحص رفات تم استخراجها حديثًا، وكذلك في استعراض الرفات المخزنة داخل مشرحة المعهد. وأسفرت الفحوص التي أُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن جمع 34 عينة قُدمت لتحليل الحمض النووي، وعن تقديم 37 طلبًا للتعرف على هويات محتملة إلى مختبر الحمض النووي التابع للجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين. وفي مايو/أيار، تلقى معهد الطب الشرعي تقارير اختبارات الحمض النووي الخاصة بأربع عمليات تحديد هوية جديدة، ثم تلقى تقريرًا آخر في آب/أغسطس. وأخيرًا، ساعد خبراء الطب الشرعي التابعون للبعثة معهد الطب الشرعي في استعراض وإعداد الحالات التي تم التعرف عليها لتسليمها إلى أهاليهم. ومن بين الأفراد الأربعة الذين سُلمت رفاتهم، كان اثنان على قائمة المفقودين.

المرفق الثاني

الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقت سلطات ألبانيا في تيرانا القبض على دريتان غوكشاج بموجب مذكرة صادرة عن الدوائر المتخصصة في 31 تموز/يوليه 2023، وعقب تقديم الدوائر المتخصصة طلباً إلى السلطات الألبانية من أجل التعاون والمساعدة. وكان أحد قضاة الدوائر المتخصصة قد أصدر الأمر بالاعتقال على جرائم مخلة بسير العدالة، شملت التخويف وإعاقة أداء الواجبات الرسمية. والسيد غوكشاج محتجز في ألبانيا ريثما تتخذ السلطات الألبانية قراراً بشأن نقله إلى مرافق الاحتجاز التابعة للدوائر المتخصصة في لاهاي.

وتم الإعلان عن تعيين المدعية العامة المتخصصة الجديدة، كيمبرلي ويست، في 2 حزيران/يونيه 2023. ومن المتوقع أن تتولى السيدة ويست، التي خلف جاك سميث، مهامها في أيلول/سبتمبر 2023.

وقد حققت الدوائر المتخصصة معلماً آخر في أوائل نيسان/أبريل 2023، عندما أدلى المدعي العام المتخصص بالنيابة ومحامو الدفاع ومحامو المتضررين في قضية المدعي العام المتخصص ضد تاتشي وآخرون ببياناتهم الافتتاحية خلال الفترة من 3 إلى 5 نيسان/أبريل. وأدلى شاهد الإثبات الأول بشهادته في المحكمة في 11 نيسان/أبريل 2023. ومنذ ذلك الحين، أدلى 23 من شهود الإثبات بشهاداتهم في المحكمة.

ووجهت إلى هاشم نقي، وقدري فيسيلي، ورجب سليمي، وجاكوب كراسنيقي ست تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية هي الاضطهاد، والسجن، وجملة من الأعمال اللاإنسانية الأخرى، والتعذيب، والقتل، وإخفاء الأشخاص قسرياً، وأربع تهمة بارتكاب جرائم حرب هي: الاعتقال والاحتجاز بشكل غير قانوني أو تعسفي، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والقتل.

والقضية الثانية التي يجري النظر فيها أمام الدوائر المتخصصة هي قضية المدعي العام المتخصص ضد بجيتير شالا. والسيد شالا متهم بالاحتجاز التعسفي والمعاملة القاسية والتعذيب والقتل، وكلها جرائم حرب يزعم أنها ارتكبت في مصنع كوكس للمعادن في ألبانيا. وبدأت إجراءات المحاكمة يومي 21 و 22 شباط/فبراير 2023 حيث أدلى المدعي العام المتخصص بالنيابة ومحامو الدفاع ومحامو المتضررين ببياناتهم الافتتاحية. وأدلى شاهد الإثبات الأول بشهادته في 27 آذار/مارس 2023.

وأتم مكتب المدعي العام المتخصص عرض الأدلة وانتهى من عرض حججه في 6 تموز/يوليه 2023، بعد أن استدعى 10 شهود. ومن المقرر أن يشرع الدفاع في المرافعة في 18 أيلول/سبتمبر 2023، لأنه بانتظار نتيجة الطلب الذي قدمه من أجل عدم قبول الدعوى في بعض التهم الموجهة إلى المتهم.

وفي 10 تموز/يوليه 2023، تم تكليف هيئة المحكمة الدستورية بالبت في الإحالة المقدمة من السيد شالا والمتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوقه الأساسية.

وقضية المدعي العام المتخصص ضد صالح مصطفى معروضة حاليا على أنظار هيئة محكمة الاستئناف بعد أن قدم السيد مصطفى استئنافا في 24 نيسان/أبريل 2023 ضد حكم الدائرة الابتدائية الأولى الصادر في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022. وكانت الدائرة الابتدائية الأولى قد أدانت السيد مصطفى بجرائم حرب تتمثل في الاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل، وحكمت عليه بالسجن لمدة 26 عاما. ولكنها برأته من تهمة المعاملة القاسية باعتبارها جريمة حرب.

وفي 6 نيسان/أبريل 2023، أصدرت الهيئة الابتدائية الأولى أمرا بجبر الضرر في القضية نفسها، حيث أمرت السيد مصطفى بدفع مبلغ 207 000 يورو كتعويض عن الضرر الذي لحق بضحايا الجرائم التي أدين بارتكابها. وسيتوقف النظر في أمر التعويض على نتيجة الحكم النهائي الذي سيصدر ضد السيد مصطفى.

وخلال فترة الأشهر الستة، تم تجهيز 1 116 من الملفات و 629 من الأوامر والقرارات، وترجمة 372 وثيقة بمجموع صفحات بلغ 5 576 صفحة، وكشف 4 207 من البنود بين الأطراف. وتم عقد ما مجموعه 76 جلسة استماع بُنِت على الموقع الشبكي للدوائر المتخصصة باللغات الرسمية الثلاث للمحكمة، أي بالألبانية والصربية والإنكليزية. وتسجيلات هذه الجلسات متاحة على قناة الدوائر المتخصصة على موقع يوتيوب. وإجمالا، أدلى 35 شاهدا بشهاداتهم أمام الدوائر المتخصصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وهناك 157 من المتضررين المشاركين ضمن ثلاث من القضايا الأربع المعروضة على الدوائر المتخصصة، وذلك كآلاتي: 8 متضررين في القضية المرفوعة ضد السيد مصطفى، و 8 متضررين في القضية المرفوعة ضد السيد شالا، و 141 متضررا في القضية المرفوعة ضد السيد ثاتشي وآخرين. ولا تزال عملية تقديم الشكاوى في قضية ثاتشي وآخرين مفتوحة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولأسباب إنسانية، قامت الدوائر المتخصصة خلال أشهر آذار/مارس وأيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2023 بثلاث زيارات لمحتجزين، وذلك عملا بقرارات الهيئة المختصة. وكانت هذه الزيارات تستغرق يوما واحدا يكون خلاله المحتجزون في عهدة الدوائر المتخصصة.

ويوجد حاليا 237 شخصا مدرجين في القائمة العلنية للمحامين المؤهلين لممارسة المحاماة أمام الدوائر المتخصصة. ومن بين هؤلاء، هناك 114 محاميا مؤهلا لتمثيل الضحايا. وتتألف أفرقة الدفاع من 124 شخصا، منهم 84 شخصا يعملون في قضية ثاتشي وآخرين.

وفي 24 آذار/مارس 2023، اختتم قضاة الدوائر المتخصصة جلستهم العامة الثامنة المعقودة في المبنى. وخلال الجلسة العامة، اعتمد القضاة، في جملة أمور، تعديلا لمدونة الأخلاقيات القضائية للقضاة المدرجين في قائمة القضاة الدوليين بالدوائر المتخصصة لكوسوفو (مدونة الأخلاقيات القضائية). ويقضي التعديل بمواءمة مدونة الأخلاقيات القضائية مع سياسة مكافحة التحرش داخل الدوائر المتخصصة، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر 2022.

وقامت شبكة معلومات محكمة الدوائر المتخصصة، وهي منتدى لمنظمات المجتمع المدني بكوسوفو وصربيا، بزيارة إلى لاهاي في الفترة من 3 إلى 6 نيسان/أبريل 2023 من أجل متابعة البيانات الافتتاحية في قضية ثاتشي وآخرين، ولعقد حلقة عمل بيوم واحد شمل تنظيم اجتماعات مع الدوائر المتخصصة ومع رؤساء مكاتب الادعاء المتخصص.

وقدمت الدوائر المتخصصة للتدريب للصحفيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل ذلك دورتين تدريبيتين أساسيتين نظمهما متحدثون باسم الدوائر المتخصصة في 15 و 23 آذار/مارس في بريشتينا، فضلا عن دورة تدريبية بيومين نُظمت في 2 و 3 أيار/مايو 2023 في لاهاي لفائدة 20 صحفيا من كوسوفو. وركزت الدورة الأخيرة على الإبلاغ المحايد والموضوعي للمحاكمات، وتولى تقديمها صحفيان دوليان يتمتعان بخبرة واسعة في الإبلاغ عن الإجراءات أمام الدوائر المتخصصة، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية.

وفي تموز/يوليو 2023، صدرت دعوة لترشيح قضاة ضمن القائمة الاحتياطية من القضاة الدوليين بالدوائر المتخصصة، وذلك للتأكد من استمرار كفاءة عمل هذه الدوائر. ولن يتم الإدراج في القائمة إلا بعد أن يتبين أن عدد القضاة المدرجون عليها قد أصبح غير كاف. ويكفل هذا الإجراء الاستبدال الفوري للقضاة في حالة وجود استقالات، وذلك دون اللجوء إلى عملية اختيار جديدة.

وفي الأسبوع الذي بدأ في 17 تموز/يوليو 2023، عقد رئيس الدوائر المتخصصة ورئيس قلمها عدة اجتماعات ثنائية مع بعض الدول ومع ممثلي الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك من أجل تقديم معلومات عن ولاية الدوائر المتخصصة وعن المراحل التي بلغتها والتحديات التي تواجهها المحكمة.

وواصل مكتب الادعاء المتخصص مقابلة الشهود والمشتبه فيهم، واستعراض الأدلة المستتدة التي جُمعت خلال التحقيقات التي أجراها المكتب، والعمل مع السلطات المختصة للتأكد من إقرار المستندات المستخدمة في المحكمة، ولضمان فسح المجال أمام الشهود للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة. ولا يزال مكتب الادعاء المتخصص يحتاج من المجتمع الدولي ومن المنظمات الدولية وفرادى الدول إلى الدعم والمشاركة بشأن هذه الأنشطة وسائر الأنشطة الأخرى.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (حتى 11 أيلول/سبتمبر 2023)

البلد	النساء	الرجال	المجموع
النمسا	1	–	1
كندا	–	1	1
فنلندا	–	1	1
ألمانيا	1	1	2
الأردن	–	1	1
نيبال	–	1	1
سلوفينيا	–	1	1
المجموع	2	6	8

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (حتى 11 أيلول/سبتمبر 2023)

البلد	النساء	الرجال	المجموع
النمسا	–	1	1
تشيكيا	–	1	1
هنغاريا	1	–	1
بولندا	1	1	2
جمهورية مولدوفا	–	1	1
رومانيا	–	1	1
سلوفينيا	–	1	1
تركيا	1	–	1
المجموع	3	6	9

المرفق الرابع

خارطة

